



# INVESTBANK البنك الإستثماري

## البيانات المالية الموحدة للبنك الإستثماري للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

### قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2018

31 كانون الأول 2017	31 كانون الأول 2018	دينار	دينار
<b>الموجودات</b>			
108,370,113	131,690,084	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني	
71,613,034	60,496,498	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	
11,013,457	5,795,837	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	
		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	
1,853,987	1,887,883		
645,354,229	688,947,616	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصادق	
		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	
37,638,042	42,824,335		
105,548,083	122,698,332	موجودات مالية بالتكلفة الطفاة	
29,663,965	29,803,843	ممتلكات ومعدات - بالصادق	
2,633,887	2,630,850	موجودات غير ملموسة	
7,576,553	11,309,801	موجودات ضريبية مؤجلة	
51,980,783	54,017,837	موجودات أخرى	
<b>1,073,246,133</b>	<b>1,152,102,916</b>	<b>مجموع الموجودات</b>	
<b>الخطوط و حقوق الملكية</b>			
<b>الخطوط</b>			
10,232,834	11,496,379	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	
676,100,082	747,519,491	ودائع عملاء	
41,458,158	53,612,634	تأمينات نقدية	
139,982,421	114,971,217	أموال مقرضة	
3,000,000	16,100,000	اسناد قرض	
703,454	137,610	مخصصات متنوعة	
3,984,780	4,679,715	مخصص ضريبة الدخل	
6,103,221	8,463,508	مطلوبات ضريبية مؤجلة	
12,884,199	16,285,132	مطلوبات أخرى	
<b>894,449,149</b>	<b>973,265,686</b>	<b>مجموع الخطوط</b>	
<b>حقوق الملكية</b>			
<b>حقوق مساهمي البنك</b>			
100,000,000	100,000,000	رأس المال المصرح به	
100,000,000	100,000,000	رأس المال المكتتب به والدفع	
25,004,513	27,263,225	الاحتياطي القانوني	
6,365,000	-	احتياطي المخاطر المصرفية العامة	
12,477,851	13,475,675	احتياطي تقييم التعلقات المالية - بالصادق	
30,033,210	33,486,650	أرباح مدورة	
<b>173,880,374</b>	<b>174,225,550</b>	<b>مجموع حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك</b>	
<b>4,916,610</b>	<b>4,611,680</b>	<b>حقوق غير المسيطرين</b>	
<b>178,796,984</b>	<b>178,837,230</b>	<b>مجموع حقوق الملكية</b>	
<b>1,073,246,133</b>	<b>1,152,102,916</b>	<b>مجموع الخطوط وحقوق الملكية</b>	

### قائمة الدخل الموحدة

#### للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017	2018	دينار	دينار
<b>الفوائد الدائنة</b>			
56,577,826	71,539,962		
(25,226,339)	(38,796,641)	الفوائد المدينة	
<b>31,351,487</b>	<b>32,743,321</b>	<b>صافي إيرادات الفوائد</b>	
8,674,034	10,617,118	صافي إيرادات العوالات	
<b>40,025,521</b>	<b>43,360,439</b>	<b>صافي إيرادات الفوائد والعمولات</b>	
991,941	617,301	أرباح عملات أجنبية	
116,368	-	أرباح بيع موجودات مالية بالتكلفة الطفاة	
145,485	98,633	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	
2,112,075	2,338,496	توزيعات نقدية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	
5,598,376	-	أرباح ناتجة عن الاستحواذ على شركة تابعة	
3,439,858	3,666,006	إيرادات أخرى	
<b>52,429,624</b>	<b>50,080,875</b>	<b>إجمالي الدخل</b>	
(15,026,270)	(16,204,743)	نفقات الموظفين	
(2,714,893)	(2,366,276)	استهلاكات وإطفاءات	
(9,417,866)	(10,195,262)	مصاريق أخرى	
(755,995)	571,954	مسترد من (مخصص) تدني الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفقاً لديون مستحقة ومخصص العفارات المستملكة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني	
(4,750,013)	(622,494)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة	
-	289,375	مسترد من مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للموجودات المالية وينود خارج قائمة المركز المالي وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)	
(26,241)	(354,983)	مخصصات متنوعة	
<b>(32,691,278)</b>	<b>(28,882,429)</b>	<b>إجمالي المصروفات</b>	
19,738,346	21,198,446	الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	
(3,963,271)	(5,189,799)	ضريبة الدخل	
<b>15,775,075</b>	<b>16,008,647</b>	<b>صافي الربح للسنة</b>	
<b>العائد إلى:</b>			
15,073,707	15,479,714	مساهمي البنك	
701,368	528,933	حقوق غير المسيطرين	
15,775,075	16,008,647	حصصة السهم الأساسية والمخفضة من ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك	

أمر التدقيق الهامة	كيف قمنا بالاستجابة لأمر التدقيق الهامة
يتطلب استخدام نموذج الحسائر الائتمانية المتوقعة استخدام تقديرات هامة ووضع افتراضات متعددة وذلك في عملية احتساب احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض الناتج عن التعثر لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة والنظرة المستقبلية ومعايير تصنيف المراحل.	<ul style="list-style-type: none"> <li>تقييم منهجية الإدارة المتبعة لتحديد قيمة المحصن كما في 31 كانون الأول 2018.</li> <li>مقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي رقم (9).</li> <li>مقارنة الفرضيات المستخدمة في تطبيق نموذج الخسارة المستقبلية (ECL) مع متطلبات المعيار الدولي رقم (9).</li> <li>فحص عينة من تقديرات الإدارة للقيمة القابلة للاسترداد عند بيع الأصول لتقييم معقوليتها.</li> <li>فحص بعض إجراءات وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات العلاقة للبيعة من قبل الإدارة.</li> <li>فحص أنظمة المعلومات لدى البنك ومراجعة التصنيف الآلي للفروض غير العاملة.</li> <li>فحص عينة من العملاء لتقييم صحة تصنيف هؤلاء العملاء وفقاً لنظام التصنيف الائتماني المستخدم من قبل البنك وحسب المراحل المختلفة.</li> <li>التأكد من اكتمال المعلومات المتعلقة باحتساب نموذج الخسارة المستقبلية.</li> <li>إعادة احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة لعينة من العملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ذات العلاقة ومعايير التقارير المالية الدولي رقم (9).</li> <li>تقييم كفاية الإفصاح حول مخصص تدني التسهيلات الائتمانية وحول تطبيق المعيار الدولي رقم (9).</li> </ul>
كما هو مبين في الإيضاح رقم (10) حول القوائم المالية الموحدة، قامت الإدارة بتقدير قيمة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة بمبلغ 39,295,304 دينار كما بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة 688,947,616 دينار. أي ما نسبته 80% من إجمالي موجودات المجموعة. كما في 31 كانون الأول 2018.	كما هو مبين في الإيضاح رقم (10) حول القوائم المالية الموحدة، قامت الإدارة بتقدير قيمة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة بمبلغ 39,295,304 دينار كما بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة 688,947,616 دينار. أي ما نسبته 80% من إجمالي موجودات المجموعة. كما في 31 كانون الأول 2018.

### المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى جميع المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للعام 2018 باستثناء القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات.

إن أربنا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى. ونحن لا ولن نبدي أي استنتاج توكيدي حولها.

في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، نتحمل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى. ومن خلال ذلك خديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء عملية التدقيق أو تبدو بأنها تحتوي أخطاء جوهريّة.

قمنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها، ولا يوجد أخطاء جوهريّة. يتوجب علينا الإبلاغ عنها لإولئك المكلفين بالحكومة.

### مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحكومة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للقوانين سارية المفعول في المملكة الأردنية الهاشمية. إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي نراه الإدارة ضرورياً لفرض إعداد قوائم مالية موحدة تخلو من الأخطاء الجوهريّة. سواء كانت ناتجة عن أخطاء أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح حيثما تطلب الأمر عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية والاستخدام الاساسي للمنشأة المستمرة الا اذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة او وقف عملياته. أو ليس لديها بديل واقعي لسوى القيام بذلك.

إن أولئك المكلفين بالحكومة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

### مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من الأخطاء الجوهريّة. سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وأصدر تقرير المدقق الذي يتضمن أربنا. وبعتبر التأكيد المعقول مستوي عالٍ من التأكيد. لكنه لا يضمن ان تكشف عملية التدقيق. التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. دائماً عن الأخطاء الجوهريّة عند وجودها. يمكن ان نشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ. وتعتبر جوهريّة اذا كانت منفردة او مجتمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- خديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة. سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لأربنا يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهريّة الناتجة عن احتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على نواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو خريف أو تجاوز للرقابة الداخليّة.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية للبنك وشركائه التابعة ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف وليس الغرض إيداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة. وفي ما اذا كانت هناك شكوك جوهريّة. بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. اذا استنتجنا وجود شكوك جوهريّة فيقترح علينا لفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة. أو تعديل أربنا اذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند إستنتاجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق. ولكن يمكن لأحداث أو ظروف مستقبلية أن تؤدي بالمجموعة إلى وقف أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية الموحدة وبنيتها ومحتواها. بما في ذلك الإفصاحات. وما اذا كانت القوائم المالية الموحدة تعكس المعاملات والأحداث بطريقة خفّ عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة والمتعلقة بالمعلومات المالية الخاصة بالمنشآت أو أنشطة الأعمال في المجموعة لإدعاء رأي حول القوائم المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن توجيه الاشراف والتنفيذ لعملية تدقيق المجموعة. وبنسب وحدهنا مسؤولين عن تقريرنا.

إننا نتواصل مع أولئك المكلفين بالحكومة حول عدة أمور. من بينها نطاق وتوقيت التدقيق المُخطط لهما وملاحظات التدقيق الهامة. بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تقوم بتحديدها خلال عملية التدقيق.

كما تقوم بتزويد أولئك المكلفين بالحكومة بما يؤكد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية والابلاغهم عن جميع العلاقات والأموال الأخرى التي من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا. والإجراءات الوقائية ذات العلاقة حيثما تتطلب ذلك.

من ضمن الأمور التي تم إبلاغها لأولئك المكلفين بالحكومة. نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. كما نقوم بذكر هذه الأمور في تقرير المدقق. ما لم يخطر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور. أو عندما نحدد حالات نادرة جداً انه لا ينبغي الإفصاح عن هذه المسائل ضمن تقريرنا لأنه من المعقول التوقع ان تسوق الآثار السلبية لتلك منافع الصلة العامة المتحققة عن ذلك الإفصاح.

### تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحفظ البنك بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية. وتتفق من كافة النواحي الجوهريّة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة وتوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.



عمان - المملكة الأردنية الهاشمية  
1 نيسان 2019

### نتائج اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي عن عام 2018:

اجتمعت الهيئة العامة العادية يوم الأربعاء الموافق 24/04/2019 وقررت ما يلي:

- 1- المصادقة على البيانات المالية لعام 2018 وإبراء ذمة مجلس الإدارة عن تلك المدة.
- 2- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين بمبلغ 11 مليون دينار (أحد عشرة مليون دينار) أي بنسبة 11% من رأس المال.
- 3- انتخاب بربايس وترهاوس كوبرز PWC مدققاً لحسابات البنك للسنة المالية 2019.

ويتقدم مجلس الإدارة بالشكر الجزيل إلى السادة المساهمين وجميع المتعاملين مع البنك على حسن ثقهم ولفظ دعمهم ومؤازرتهم له.

وبالشكر لجميع الموظفين لجهودهم المخلصة التي ساهمت بشكل فعال في تحقيق النجاح المستمر للبنك.

### توزيع الأرباح

سيتم توزيع الأرباح على المساهمين اعتباراً من يوم الأحد الموافق 12/05/2019.

### تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي البنك الإستثماري (المساهمة العامة المحدودة) تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

### الرأي

في أربنا إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهريّة المركز المالي للبنك الإستثماري (البنك) وشركائه التابعة (لاحقاً المجموعة) كما في 31 كانون الأول 2018. وأداه المالي وتدقيقه النقديّة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

### نطاق التدقيق

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للمجموعة والتي تشمل ما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2018.
- قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ
- قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ
- ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

### أساس الرأي

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا وفقاً لهذه المعايير مبنية في فقرة «مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة» من هذا التقرير.

نعتمد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساساً لأربنا.

### الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. وقد استوفينا مسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

### منهجيتنا في التدقيق

نظرة عامة

أمر التدقيق الهامة	قياس الحسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة.
--------------------	---

كجزء من تخطيطنا لعملية التدقيق. قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة. على وجه التحديد. أخذنا بعين الاعتبار الحالات التي قامت بها الإدارة باجتهادات حكمية مثل الحالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت عمل افتراضات وأخذ الأحداث المستقبلية. التي بطبيعتها غير مؤكدة. بعين الاعتبار وكما هو الحال في كافة عمليات التدقيق التي تقوم بها. فقد أخذنا بعين الاعتبار مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية. والتي تتضمن اضافة أمور أخرى. مراعاة ما اذا كان هناك دليل على خيز يشير إلى خطر وجود أخطاء جوهريّة ناتجة عن احتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق لتنفيذ إجراءات كافية تكمننا من إبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل. أخذين بعين الاعتبار هيكل المجموعة والعمليات المحاسبية والضوابط والقطاع الذي تعمل به المجموعة.

### أمر التدقيق الهامة

أمر التدقيق الهامة هي الأمور التي اعتبرت وفقاً لحكمتنا وتقديرنا المهني الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة لفترة الحالية. تم أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل وفي تكوين أربنا حولها. إلا أننا نبدي رأياً منفصلاً لسبب هذه الأمور.

أمر التدقيق الهامة	كيف قمنا بالاستجابة لأمر التدقيق الهامة
قياس الحسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المباشرة	لقد قمنا بإتباع الإجراءات التالية لتقييم معقولية تقدير الإدارة في عملية قياس الحسائر الائتمانية المتوقعة:
كما هو مبين في السياسات المحاسبية رقم (2-2) و (7-2) و (11-2) والإيضاح رقم (3) « استخدام التقديرات» تقوم الإدارة بتحديد قيمة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة بإتباع السياسات المحاسبية رقم (7-2) و (11-2) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ذات العلاقة. حيث قامت المجموعة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي رقم (9) « الأدوات المالية» والخاصة بقياس الانخفاض في الموجودات المالية منذ بداية العام 2018 حيث تتطلب هذا المعيار استخدام نموذج النظرة المستقبلية (الحسائر الائتمانية المتوقعة ( بدلا من نموذج الحسائر المكتبدة وكما هو مبين بالإيضاح رقم (2-2). قامت المجموعة بتقدير أثر تطبيق المعيار على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة كما في أول كانون الثاني 2018 عوضاً عن إعادة إصدار القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017. إن أثر التطبيق موضح بالكامل في الإيضاح رقم (2-2) حول القوائم المالية الموحدة.	
تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الحسائر الائتمانية المتوقعة على جميع أدواتها المالية المقاسة بالتكلفة الطفاة وأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة.	<ul style="list-style-type: none"> <li>• فهم لطبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية. وتقييم منهجية الإدارة المتبعة لتحديد كيفية تصنيف الدين وطريقة تقدير القيمة الحالية القابلة للاسترداد من الضمانات لصالح البنك عند بيعها. والتدفقات النقدية المتوقعة.</li> <li>• تقييم الفرضيات المتبعة من قبل البنك في خديد العوامل المؤدية إلى وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية وإدراج التعرضات الائتمانية ضمن المراحل المختلفة.</li> <li>• الاستعانة بخبرائنا الداخليين المتخصصين من أجل تقييم الجوانب التالية:</li> </ul> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. الاضطرار المفاهيمي المستخدم في وضع سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمخططات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.</li> <li>2. منهجية نموذج الحسائر الائتمانية المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عن التعثر لفئات الأدوات المالية لدى المجموعة.</li> <li>3. إطار عمل نموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان.</li> </ol>